

Distr.: General
14 August 2019
Arabic
Original: English

اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة



اللجنة المعنية بحقوق الأطفال ذوي الإعاقة

الدورة الثانية عشرة

نيويورك، ١١-١٣ حزيران/يونيه ٢٠١٩

محضر موجز للجلسة الثانية

المعقودة في المقر، نيويورك، يوم الثلاثاء ١١ حزيران/يونيه ٢٠١٩، الساعة ١٥:٠٠

الرئيس: السيد كيماياه الأب (نائب الرئيس) (ليبريا)

المحتويات

البند ٥ من جدول الأعمال: المسائل المتعلقة بتنفيذ الاتفاقية (تابع)

(أ) المناقشة العامة (تابع)

هذا المحضر قابل للتصويب.

وينبغي تقديم التصويبات بإحدى لغات العمل، وعرضها في مذكرة وإدراجها أيضا في نسخة من المحضر. وينبغي إرسالها في أقرب وقت إلى رئيس قسم إدارة الوثائق (dms@un.org).

والمحاضر المصوّبة سيعاد إصدارها إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (<http://documents.un.org>).



الرجاء إعادة استعمال الورق

19-09385 (A)



نظراً لغياب السيد غالينغوس شيريبوغا (إكوادور)، تولى السيد كيميابه الألب (ليبيريا)، نائب الرئيس، رئاسة الجلسة.

افتُتحت الجلسة الساعة ١٥:٠٥.

البند ٥ من جدول الأعمال: المسائل المتعلقة بتنفيذ الاتفاقية (تابع)

(أ) المناقشة العامة (تابع)

١ - السيدة غاملين (الهند): قالت إن بلدها قد ييسر مشاركة الأشخاص ذوي الإعاقة في الانتخابات الأخيرة من خلال إتاحة إمكانية الوصول إلى مقصورات الاقتراع دون عوائق، وتيسير الوصول إلى المراحيض، وإتاحة مداخل ومخارج منفصلة، وأدلة اقتراع بلغة بريل، وآلات تصويت إلكترونية تستخدم طريقة بريل في الكتابة برموز ناتئة، ووسائل نقل محلي مجانية، وإعطاء الأولوية في الدخول إلى مراكز الاقتراع. وأضافت أنه تم تدوين التزام الهند بالاتفاقية في قانون شامل صدر في عام ٢٠١٦، وأن رئيس وزراء الهند أبدى قيادة قوية فيما يتعلق بالتخلص من وصمة العار المرتبطة بالإعاقة من خلال صياغة مصطلح *divyangjan* ("الأشخاص ذوو النعم الإلهية") واستخدامه للإشارة إلى الأشخاص ذوي الإعاقة. وتركز حملة "الهند التي تيسر حركة الأشخاص ذوي الإعاقة" على إزالة الحواجز المبنية في الهياكل الأساسية، ووسائل النقل وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

٢ - وأوضحت أنه يجب إيلاء الاعتبار الواجب للأشخاص ذوي الإعاقة، بموجب القانون، عند التقدم بطلبات للالتحاق بوظائف حكومية وأكاديمية، وفيما يتعلق بخطط التخفيف من حدة الفقر، وتخصيص الأراضي للسكن، ومنح تسهيلات ائتمانية تجارية. وتقدم منح دراسية لأشخاص ذوي إعاقة لدراسة الهندسة، والإدارة والطب، داخل الهند وخارجها. وأضافت أن الحكومة تقوم بتنفيذ برامج لتوفير أجهزة مساعدة حديثة للأشخاص ذوي الإعاقة وإجراء جراحة زراعة القوقعة للأطفال ذوي الإعاقات السمعية. ويجري تنفيذ برنامج للتدخل المبكر للأطفال الصغار ذوي الإعاقة، وسيؤسس معهد وطني لإعادة تأهيل الصحة العقلية ومركز لرياضات الإعاقة. واختتمت قائلة إن حكومة بلدها بدأت أيضاً في تنفيذ مشروع من أجل إنشاء قاعدة بيانات وطنية للأشخاص ذوي الإعاقة وإصدار بطاقات هوية خاصة بهم.

٣ - السيدة كريستوفسكا (أوكرانيا): قالت إن قانوناً جديداً بشأن الخدمات الاجتماعية دخل حيز النفاذ في عام ٢٠١٩ يضم أحكاماً لمساعدة الأشخاص ذوي الإعاقة على الاندماج في المجتمع المحلي، وقُدمت خدمات اجتماعية جديدة للأشخاص ذوي الإعاقة. وقد قدمت الحكومة الموارد إلى المجتمعات الإقليمية وشجعتها على الاستثمار بكثافة في الخدمات المقدمة للأشخاص ذوي الإعاقة. وفي الوقت الحالي، يعمل أكثر من ٧٠٠ مجتمع إقليمي مع منظمات محلية للأشخاص ذوي الإعاقة على صياغة سياسات تنمية محلية شاملة للجميع. وتوفر أوكرانيا فصولاً دراسية شاملة للأطفال ذوي الإعاقة، وأنشأت الدولة المئات من مراكز الموارد الشاملة للجميع التي تستخدم أساليب تشخيص ومعدات حديثة ومتخصصين مدرّبين. وأضافت أن التعليم الشامل للجميع هو أمر أساسي لجعل الأشخاص ذوي الإعاقة أكثر قدرة على المنافسة في سوق العمل. وقد وضعت الدولة معايير وطنية جديدة لخدمات الدعم في مكان العمل وهي توفر مستشارين مهنيين للأشخاص ذوي الإعاقة.

٤ - واختتمت قائلة إن خدمات النقل التي يمكن الوصول إليها بواسطة الكراسي المتحركة قيد التطوير في أوكرانيا، وقد اشترت الحكومة مركبات مجهزة خصيصاً لخدمة المجتمعات المحلية الريفية الصغيرة. وقد أطلقت هذا المشروع المفوضه السابقة لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، رايصة باناسيوك، التي فعلت الكثير لإلهام الأشخاص ذوي الإعاقة. وأعربت عن الأسف لأن أوكرانيا ما فتئت تعاني منذ خمس سنوات من العدوان الذي يرتكبه الاتحاد الروسي، والذي أدى إلى عواقب اجتماعية ونفسية سلبية تؤثر على الشعب الأوكراني وإلى فقدان رأس المال البشري. وقد أولت الحكومة اهتماماً خاصاً للمصابين، حيث قدمت لهم خدمات إعادة التأهيل.

٥ - السيدة راكاولي - كابيسيزي (ألبانيا): قالت إن بلدها اعتمد، منذ التصديق على الاتفاقية، قانوناً وطنياً بشأن الإدماج وإمكانية الوصول تسترشد به جميع الجهود المؤسسية الرامية إلى تعميم مسائل الإعاقة. وأضافت أن حكومة بلدها أكدت أن مبادئ حقوق الإنسان تنطبق بالتساوي على جميع فئات الإعاقة. ويقوم المجلس الوطني الألباني المعني بمسائل الإعاقة بدور استشاري هام في صنع السياسات ويعزز التعاون بين مؤسسات الدولة وجماعات الضغط. وقد عملت الحكومة على نطاق واسع من أجل وضع تقييم متعدد التخصصات للإعاقة، وذلك تمشياً مع معايير منظمة الصحة العالمية. وفي أعقاب اعتماد خطة عمل وطنية للأشخاص ذوي الإعاقة للفترة

٩ - **الأمير مرعد رعد زيد الحسين** (الأردن): قال إن حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة تمثل المجال الذي شهد تقدماً مطرداً ضمن مجالات حقوق الإنسان: لا تزال المسألة غير مسيسة، ويدرك معظم الدول، بدرجات متفاوتة، مسؤولياتها فيما يتعلق بالحقوق غير القابلة للتصرف لمواطنيها من ذوي الإعاقة. ومع ذلك، فإن المجتمع الدولي لا يفعل بالضرورة ما يكفي لتوفير الخدمات والفرص التي تسمح للأشخاص ذوي الإعاقة بالازدهار. ولئن كانت الحالة في الأردن ليست مثالية، فإن البلد يسير على الطريق الصحيح، وهو سيحقق نتائج ملموسة من خلال التخطيط الجيد والدعم المقدم من المجتمع الدولي. وفي عام ٢٠١٧، سنت الأردن قانوناً تقدمياً لمكافحة التمييز مهد الطريق لوضع استراتيجية وطنية مدتها ١٠ سنوات بشأن إمكانية الوصول. وستطلق استراتيجيتان أخريان، بشأن التعليم الشامل للجميع وإنهاء الإيداع في مؤسسات الرعاية، في الأشهر المقبلة.

١٠ - واختتم قائلاً إن الأردن يحتاج إلى مساعدة الجهات المانحة للحفاظ على ما يحرزه من تقدم على المدى الطويل. ويجب أن تصر الجهات المانحة على تخصيص جزء من المنح التنموية التي تقدمها لمعالجة مسائل الإعاقة، التي تتلقى حاليًا القليل من التمويل المخصص. وعلاوة على ذلك، في حين أنه من المناسب عقد مؤتمر الدول الأطراف في نيويورك كل عام، فإن عقده في بلدان تشدد فيها الحاجة إلى الاهتمام بهذه المسألة قد يزيد من تأثيره.

١١ - **السيد بلوكس** (المراقب عن الاتحاد العالمي للصم): قال إن منظمته، التي تمثل ١٧ مليون شخص من الصم في ١٢٢ بلداً، تدعو إلى الإدماج الاجتماعي للصم من خلال الاستخدام الواسع النطاق للغات الإشارة، التي تمثل اللغات الطبيعية للصم وتتسم بالأهمية البالغة لإدماجهم في المجتمع. ومن المعالم البارزة في هذا الصدد إعلان الأمم المتحدة يوم ٢٣ أيلول/سبتمبر باعتباره اليوم الدولي للغات الإشارة. وأضاف أن معظم الأشخاص الصم في جنوب الكرة الأرضية لا يمكنهم استخدام لغة الإشارة ولا يتمتعون بالحقوق في التعليم الشامل للجميع، وهو أمر يتسم بالأهمية البالغة لتمكين الأشخاص الصم، ويتحقق على أفضل وجه في المدارس التي تستخدم لغة الإشارة الوطنية ولغة الكتابة في تعليم المنهاج الدراسي الحكومي الرسمي. ويجب أن يتقن المعلمون لغة الإشارة بطلاقة اللغة الأم، ويجب أن يكون لدى الطلاب اتصال مع أقرانهم الصم ونماذج البالغين الصم التي يُحتذى بها.

٢٠١٦-٢٠٢٠، عملت حكومة بلدها على كفالة إمكانية الوصول الكامل للأشخاص ذوي الإعاقة في جميع المؤسسات العامة والخاصة. وتوفر معلومات متعلقة بإمكانية الوصول على المواقع الشبكية للمؤسسات العامة الكبرى. وفي أيار/مايو ٢٠١٩، بدأ البرلمان الألباني في بث مداولاته بلغة الإشارة. وقد حدد قانون توظيف جديد حصصاً أعلى للأشخاص ذوي الإعاقة، وتم توسيع نطاق الخدمات الاجتماعية المقدمة للأشخاص ذوي الإعاقة.

٦ - ومع ذلك، لا تزال هناك عقبات تعترض إشراك الأشخاص ذوي الإعاقة وإدماجهم. ولا يتيسر الوصول إلى الخدمات العامة بشكل كامل، ولا يزال الأشخاص ذوو الإعاقة يواجهون التمييز. واختتمت قائلة إن حكومة بلدها ملتزمة، في إطار التزاماتها المتصلة بحقوق الإنسان، بالنجاح في تنفيذ سياسات وخدمات لصالح الأشخاص ذوي الإعاقة.

٧ - **البارونة بوسكومب** (المملكة المتحدة): قالت إن الأشخاص ذوي الإعاقة يشكلون جزءاً لا يتجزأ من المجتمع ويجب عدم تهميشهم. ويوفر العمل للأشخاص ذوي الإعاقة استقلالا اقتصاديا، وشعوراً بالفخر ومستوى أعلى من الرفاه. وأضافت أن عدد الأشخاص ذوي الإعاقة العاملين في المملكة المتحدة ازداد بنحو مليون شخص تقريباً على مدى السنوات الخمس الماضية، وفي المستقبل ستؤدي إصلاحات الرعاية الاجتماعية الجذرية، لا سيما سياسة الانتماء الشامل، إلى توظيف المزيد من الأشخاص ذوي الإعاقة. وقالت إن حكومة بلدها دخلت في شراكات مع ١١ ٥٠٠ مؤسسة أعمال تجارية، حيث وفرت لها الأدوات والمعارف والثقة التي تحتاجها من أجل توظيف الأشخاص ذوي الإعاقة. وتعمل الحكومة أيضاً مع ١٨ من قادة الصناعة الذين يشجعون أصحاب العمل على جعل قطاعاتهم في متناول الأشخاص ذوي الإعاقة.

٨ - وأضافت أن المملكة المتحدة تقوم حالياً بتحسين إمكانية الوصول إلى نظم السكك الحديدية لديها وأن الحكومة تخطط لتوفير الدعم بوسائل النقل ومواد الحملات الانتخابية المهيأة للأشخاص ذوي الإعاقة لمساعدتهم في الترشح للمناصب التي تشغل بالانتخاب. واختتمت قائلة إن الحكومة تعتمد أيضاً على الالتزامات التي تم التعهد بها في مؤتمر القمة العالمي للإعاقة عام ٢٠١٨ من خلال العمل على توفير التكنولوجيات المساعدة إلى ٥٠٠ مليون شخص حول العالم بحلول عام ٢٠٣٠.

بتخصيص نسبة ٣ في المائة من ميزانيتها السنوية لصندوق للدعم التقني والمالي لمسائل الإعاقة. واختتمت قائلة إن الحكومة بصدد تعديل قانون الأشخاص ذوي الإعاقة من أجل مواءمة التشريعات الوطنية مع الاتفاقية.

١٦ - السيد أغيس ديسيليس (مالطة): قال إن اللجنة المعنية بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة والمقررة الخاصة المعنية بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة قد زودتا بلده بتعليقات قيمة بشأن مشروع تشريعها، وأن نظاماً جديداً للمشاورات العامة التي يمكن وصول الأشخاص ذوي الإعاقة إليها وضع بالتعاون مع أصحاب المصلحة. وقد اعتمد مجلس الوزراء لوائح تتعلق بإمكانية وصول الأشخاص ذوي الإعاقة إلى البيئة المعمورة. وقال إن بلده اعتمد أيضاً معايير بشأن الخدمات السكنية وخدمات الراحة والمراكز النهارية، وأنه يعمل على ضمان منظور يراعي إدماج الإعاقة في وضع معايير لمرافق رعاية المسنين.

١٧ - وأضاف أن إدارة الضمان الاجتماعي أدخلت إصلاحات من شأنها توسيع نطاق استحقاقات العجز للأشخاص ذوي الإعاقة الذهنية والنفسية الاجتماعية وزيادة مبالغ الاستحقاقات. ويهدف مشروع أطلق مؤخراً، باسم "Reach"، إلى مساعدة الأشخاص ذوي الإعاقة على الانتقال من العيش في مؤسسات الرعاية إلى ترتيبات مستقلة أو مجتمعية، وهناك مبادرة مماثلة تهدف إلى مساعدة الأشخاص الذين لديهم احتياجات دعم طبي معقدة. وقد نُظمت حلقة عمل تدريبية لأعضاء جهاز القضاء المالطي، وتلقى طلاب القانون في السنة الأولى دروساً إلزامية بشأن حقوق الإعاقة. وتجري مناقشات مع إدارة الحماية المدنية لضمان وجود منظور قوي للإعاقة في خطة البلد للطوارئ، وستزيد مبادرة مشتركة بين الإدارات، تلقت أيضاً مدخلات من المجتمع المدني، من تحسين إمكانية الوصول إلى رقم الطوارئ في البلد.

١٨ - وفي نيسان/أبريل ٢٠١٩، عُقد أول اجتماع رفيع المستوى لممثلين من الاتحاد الأوروبي والدول العربية بشأن حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة في فالتينا. وحضر الاجتماع أيضاً أشخاص من ذوي الإعاقة وأكاديميون وممثلون عن اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا وجامعة الدول العربية. وقد أيد الإعلان السياسي الصادر عن الاجتماع ممثلو ٢٢ حكومة وكيانا دوليا.

١٩ - السيد منصور (دولة فلسطين): قال إن بلده ملتزم التزاماً كاملاً بمبادئ المساواة وعدم التمييز التي تكمن في صميم نظام

١٢ - ومضى يقول إن الاتحاد جمع، في عام ٢٠١٩، بيانات عن التعليم الشامل للأطفال الصم في نيبال. وكانت النتائج الأولية مثيرة للقلق: لا يتمكن الأطفال الصم في نيبال من الحصول على التعليم حتى الخامسة من عمرهم، ولأنهم جميعهم تقريباً يولدون لآباء من غير الصم لا يعرفون لغة الإشارة، فهم يتعرفون على لغة الإشارة بعد فوات الأوان. وعلاوة على ذلك، لا يستخدم لغة الإشارة في نيبال سوى ٥ في المائة من الصم. وسيصدر الاتحاد تقريراً يحتوي على توصيات بشأن التعليم الشامل للجميع الذي سيتم توسيع نطاقه ليشمل جميع بلدان جنوب الكرة الأرضية.

١٣ - وأردف قائلاً إن الاتحاد وإن كان يرحب بالتكنولوجيات الناشئة التي تعزز إدماج الأشخاص الصم، فإنه يود أن يحذّر من استخدام رسوم المجسمات التي تنقل الكلام بلغة الإشارة كبديل عن مترجمي لغة الإشارة البشريين. ونظراً لأن لغات الإشارة لغات كاملة البنية ذات تركيبات وقواعد نحوية معقدة مختلفة عن اللغات المنطوقة، فإن الترجمات الحرفية غير ممكنة. وبالتالي لا يمكن، في الحالة الراهنة للتكنولوجيا، أن تضاهي رسوم المجسمات التي تنقل الكلام بلغة الإشارة جودة ومهارة المترجمين المدربين بشكل مناسب.

١٤ - السيدة موريسون (غانا): قالت إن تمكين الأشخاص ذوي الإعاقة وإدماجهم ومشاركتهم في جميع مجالات التنمية الوطنية من الأولويات القصوى لبلدها. ولذلك، تعمل وزارة الشؤون الجنسانية والطفولة والحماية الاجتماعية مع المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية تحت مظلة اتحاد غانا لمنظمات الإعاقة من أجل تعزيز الوعي الوطني ووضع سياسات وتدابير للنهوض بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة. وقد اعتمدت حكومة بلدها سياسة تعليمية شاملة للجميع تكفل إمكانية وصول جميع الأطفال، بمن فيهم ذوو الإعاقة، إلى مدارس ابتدائية وثانوية وتعليم مهني.

١٥ - وأضافت قائلة إن حملات التوعية الإعلامية تهدف إلى إحاطة المجتمع على نطاق واسع بشأن الأشخاص ذوي الإعاقة من أجل تعزيز الاندماج الاجتماعي. وقد اتخذت تدابير لتعزيز فرص العمل للأشخاص ذوي الإعاقة لتمكينهم اقتصادياً وإيجاد سبل يمكنهم من خلالها تحقيق كامل إمكاناتهم والمساهمة في التنمية الوطنية. وتهدف مبادرة تمكين سبل كسب العيش لمكافحة الفقر إلى تلبية احتياجات الأشخاص ذوي الإعاقة في هذا الصدد. وقد اعتمدت غانا معياراً لإمكانية الوصول لتيسير إمكانية الوصول إلى المباني. واعتمدت الحكومة أيضاً سياسة تلزم كافة جمعيات المقاطعات

الإعاقة في الرياضة، تقدم التمويل لفريق كرة القدم لمبتوري الأطراف وفريق كرة القدم للصم. وعلى الرغم من التقدم المحرز، يمكن تحقيق المزيد من خلال وضع برنامج وطني للغة الإشارة؛ وتقديم الدعم إلى إعادة التأهيل والأجهزة المساعدة والعكاز والكراسي المتحركة وغيرها من الأجهزة؛ واقتناء معدات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وتدريب الموظفين من أجل إنشاء سجل وطني للأشخاص ذوي الإعاقة؛ ومواصلة أنشطة التوعية والدعوة.

٢٣ - السيدة بوجياني (هنغاري): قالت إن التغييرات في سوق العمل وظهور التكنولوجيات الجديدة يحملان في طياتهما الفرص والتحديات معاً للأشخاص ذوي الإعاقة. وعلاوة على ذلك، يتطلب كل من تغير المناخ والكوارث الطبيعية وحالات الطوارئ الإنسانية من الحكومات ومنظومة الأمم المتحدة والمجتمع ككل التأهب والقدرة على المواجهة على نحو مراعٍ للإعاقة. وقد أبدت قيادة الأمم المتحدة التزاماً بتحقيق تغيير تحويلي في حياة الأشخاص ذوي الإعاقة. وعلى وجه الخصوص، كان اعتماد استراتيجية الأمم المتحدة لإدماج منظور الإعاقة في الآونة الأخيرة والجهود التي تبذلها اللجنة التوجيهية المعنية بالتسهيلات الخاصة بذوي الإعاقة محل ترحيب.

٢٤ - وأضافت قائلة إن الأشخاص ذوي الإعاقة ينبغي أن يسهموا في الحياة السياسية والسياسات العامة التي تؤثر عليهم. وتتجسد القيادة الناجحة في هذا الصدد في الدكتور آدم كوسا، أول عضو في البرلمان الأوروبي من ذوي الإعاقة، الذي دأب على إساءة المشورة إلى الحكومة الهنغارية بشأن إمكانية مشاركة ذوي الإعاقة في الانتخابات. وبالإضافة إلى ذلك، عُيِّن مؤخراً الدكتور لازلو لوفازي، عضو اللجنة المعنية بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، منسقاً معنياً بالإعاقة والتكنولوجيا في هنغاريا. وينبغي استخدام تكنولوجيات متطورة مثل الأجهزة التي ترتدى كالثياب، وتكنولوجيات الحمض النووي الرببي المنزوع الأكسجين، والدكاء الاصطناعي، وأجهزة التشغيل الآلي لفائدة الأشخاص ذوي الإعاقة في إطار نهج قائم على حقوق الإنسان في معالجة قضايا الإعاقة.

٢٥ - واختتمت قائلة إن هنغاريا تعمل أيضاً مع المجتمع المدني من أجل تحويل الاهتمام من الرعاية المؤسسية إلى الخدمات المجتمعية عبر سبل منها توفير السكن المدعوم والخدمات الشخصية بغرض تيسير اندماج الأشخاص ذوي الإعاقة في المجتمع وتوظيفهم.

٢٦ - السيدة كيوغ (مراقبة عن الإرسالية المسيحية للمكفوفين): قالت إن منظمتها تركز على إيجاد عالم شامل للجميع يستطيع فيه

حقوق الإنسان. ومن المتوقع اعتماد مشروع قانون يوفق التشريعات الفلسطينية المتعلقة بالإعاقة مع الاتفاقية في الأشهر المقبلة. وأضاف أن سياسات واستراتيجيات وطنية عدلت أيضاً لتعكس نهجاً جديداً يركز على الحماية والتمكين.

٢٠ - وتابع يقول إن معاناة الفلسطينيين من الإعاقة لا تتأتى من أسباب طبيعية أو حوادث فحسب، لكنها تحدث نتيجة لاستمرار الاحتلال الإسرائيلي أيضاً. ووفقاً للجنة التحقيق المستقلة المنشأة عملاً بقرار مجلس حقوق الإنسان د-١/٢١، تواصل القوات الإسرائيلية استخدام الذخيرة الحية ضد المتظاهرين، مما يسفر عن مقتل وجرح مدنيين ويتسبب بإصابة العديد من الأشخاص بعاقات دائمة. وقد حققت اللجنة في عدد من الحالات الرمزية لأشخاص ذوي إعاقة قتلوا على يد القوات الإسرائيلية، ووجدت أن هناك أسباباً معقولة تدعو إلى الاعتقاد بأن القناصة الإسرائيلية أطلقت النار على أولئك المتظاهرين عمداً، رغم رؤية أنهم يعانون من إعاقات واضحة للعيان. وأضاف أن فلسطين تؤكد من جديد دعمها لميثاق إدماج الأشخاص ذوي الإعاقة في العمل الإنساني، وتدعو المجتمع الدولي إلى ضمان حصول الفلسطينيين على الحماية التي يستحقونها بموجب القانون الدولي. واختتم قائلاً إن دعم حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة وضمن عدم تركهم خلف الركب سيسهمان مساهمة مهمة في النهوض بالمجتمعات والبلدان التي يعيشون فيها.

٢١ - السيدة دينيس (ليبريا): قالت إن بلدها، بدعم من الأمم المتحدة وشركاء آخرين، انتهى من وضع تقريره الأولي عن تنفيذ الاتفاقية، وسيقدمه قريباً إلى اللجنة. وأضافت أن الحكومة تعترف بتأثير الإعاقة على جميع مناحي الحياة، ومن ثم فقد وضعت سياسات وبرامج تهدف إلى ضمان إقامة مجتمع شامل للجميع تدعم فيه حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة. وقد وضعت أيضاً خطة عمل وطنية مدتها خمس سنوات بشأن الإدماج، تدعو إلى إلغاء جميع القوانين التي تميز ضد الأشخاص ذوي الإعاقة، وإلى تعزيز استخدام لغة الإشارة في جميع أنحاء البلد. ويجري أيضاً بذل جهود لتعزيز إدماج الأشخاص ذوي الإعاقة في العمليات الحكومية.

٢٢ - وأوضحت أن اللجنة الوطنية المعنية بالإعاقة، التي تلقت تمويلاً من الميزانية الوطنية، تواصل التوعية والدعوة إلى إدماج الأشخاص ذوي الإعاقة وتقديم الخدمات لهم. وقد أنشئت ثلاثة مراكز لإعادة التأهيل تضم فنيين مدربين لتلبية احتياجات تلك الفئة. وقالت إن الحكومة، التي تشجع على مشاركة الأشخاص ذوي

ذوي الإعاقة ٦٠ في المائة، وتمكن المزيد من الأشخاص ذوي الإعاقة من مواصلة العيش في مجتمعاتهم المحلية. غير أن التحديات التي تواجه التنفيذ الكامل للاتفاقية لا تزال قائمة. ولا بد من أن يقرن كل من القوانين وإنفاذها بتغيير في المواقف. ولهذا السبب، أطلقت اللجنة في الآونة الأخيرة مشروعاً يجري التواصل من خلاله مباشرة مع أفراد من الجمهور في الحفلات الموسيقية والحداث العامة والمتاحف من أجل مناقشة حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة وإدماجهم، بغرض التوعية بالإجراءات التي يمكن أن يتخذها الأشخاص في مجتمعاتهم المحلية وأحيائهم السكنية وينبغي عليهم اتخاذها.

٣٠ - السيدة باسكوال مارشانت (أندورا): قالت إن بلدها يستعرض التزاماته بموجب الاتفاقية بغرض إدخال تغييرات تشريعية، وتوفير خدمات شاملة للجميع وضمان المساواة في الفرص. وقد سنت أندورا قانوناً شاملاً بشأن عدم التمييز في عام ٢٠١٩، وشارك أطفال ذوو إعاقة في مشاورات بشأن صياغة القانون الذي اعتمد مؤخراً بشأن حقوق الطفل. وأنشئت دائرة جديدة من أجل تعزيز استقلالية الأشخاص ذوي الإعاقة من خلال توفير الدعم لهم ولأسرهم وبناء القدرات اللازمة لمقدمي الرعاية المهنيين. وتواصل الحكومة تعزيز سياسات العمل الشاملة للجميع من خلال مساعدة الأعمال التجارية على إدخال التعديلات اللازمة لتشغيل الأشخاص ذوي الإعاقة.

٣١ - واختتمت قائلة إن هناك عدداً من الاتحادات الرياضية الأندورية تعمل على توفير إمكانية الوصول إلى مرافق مثل منحدرات التزلج. وهذه المبادرات لا تيسر مشاركة الأشخاص ذوي الإعاقة في الأنشطة الترفيهية فحسب، إنما تساعد أيضاً على توعية عامة الناس. وأندورا ملتزمة بالتعاون الإقليمي في مجال الإعاقة، وهي ستعقد، بصفتها أميناً مؤقتاً للقمة الإيبيرية - الأمريكية لرؤساء الدول والحكومات لعام ٢٠٢٠، اجتماعاً لوزراء الشؤون الاجتماعية يركز على هذه المسألة.

٣٢ - السيد ماكغراث (أيرلندا): قال إن بلده قد أطلق في عام ٢٠١٧ استراتيجية وطنية لإدماج منظور الإعاقة تضمنت ١١٤ من الإجراءات المحددة زمنياً والقابلة للقياس فيما يتعلق بالعمالة والتعليم وتيسير الحصول على الخدمات. ويمكن أن تشكل التطورات السريعة في مجال التكنولوجيات المساعدة تحولاً، فهي تعطي الأشخاص ذوي الإعاقة قدراً أكبر من الحرية والاستقلالية والقدرة على المشاركة في المجتمع. ورحب بالتقدم الذي أحرز مؤخراً فيما يتعلق بالقانون

جميع الأشخاص ذوي الإعاقة أن يتمتعوا بحقوق الإنسان التي تخصهم وأن يبلغوا كامل طاقاتهم. وتعمل المنظمة في شراكة مع الأشخاص ذوي الإعاقة والمنظمات الممثلة لهم من أجل تحقيق العالم المتوخى في الاتفاقية. وينبغي للحكومات أن تمتثل لأحكام المادة ٤-٣ من الاتفاقية وأن تضمن المشاركة المجدية للأشخاص ذوي الإعاقة فيما تبذله من جهود لتنفيذ أحكام الاتفاقية وتحقيق أهداف التنمية المستدامة. وينبغي لها أيضاً أن تضمن الامتثال للمادتين ١١ و ٣٢ من الاتفاقية في سياق التعاون الدولي والعمل الإنساني. وعلاوة على ذلك، لا بد من بذل جهود ترمي إلى ضمان تمتع الأشخاص ذوي الإعاقة، ولا سيما أولئك الذين يُتركون عادةً خلف الركب، مثل النساء والفتيات والأشخاص ذوي الإعاقات النفسية الاجتماعية والذهنية، ليتمكنوا من المشاركة على نحو مجد في جميع القرارات التي تخصهم.

٢٧ - واختتمت قائلة إن تطوير لغة الإشارة والترجمة بلغة الإشارة في بلدان الجنوب أمران بالغ الأهمية لتمكين التشاور الحقيقي. والدول التي لم تشارك بعد في جهود المساعدات الإنسانية والتعاون الدولي الشاملة للإعاقة ينبغي أن تفعل ذلك. ويتسم جمع بيانات مصنفة بشأن الإعاقة بالأهمية البالغة لضمان شمول الجميع ووضع السياسات والبرامج الفعالة وهو ضروري لتنفيذ الاتفاقية وبلوغ الأهداف. ومن أجل ضمان قابلية المقارنة الدولية لهذه البيانات مع مرور الزمن، توصي منظماتها باستخدام المجموعة الموجزة للأسئلة المتعلقة بالإعاقة التي وضعها فريق واشنطن. وتتسم الميزة المراعية لاعتبارات الإعاقة أيضاً بأهميتها الأساسية لتنفيذ الاتفاقية وخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠.

٢٨ - السيد توريم (إسرائيل): قال إن إسرائيل سنت قانوناً في عام ١٩٩٨ لضمان المساواة في الحقوق للأشخاص ذوي الإعاقة؛ ومع مرور الوقت، أضيف المزيد من الأحكام، التي شملت أحكاماً تتعلق بإمكانية الوصول. وتبذل لجنة المساواة في الحقوق للأشخاص ذوي الإعاقة الجهود للتأكد من أن جميع الأشخاص ذوي الإعاقة في إسرائيل، بمن فيهم اليهود الأورثودوكس المتشددون وعرب إسرائيل، يدركون ما لهم من حقوق ويعلمون أن بإمكانهم اللجوء إلى اللجنة لإنفاذ القانون. وفي عام ٢٠١٨، عاجلت اللجنة آلاف الحالات وأقامت ٢٥ دعوى قضائية.

٢٩ - واختتم قائلاً إن عمل اللجنة قد أدى إلى زيادة إمكانية الوصول والإدماج. فعلى سبيل المثال، بلغ معدل عمالة الأشخاص

بالأطفال ذوي الاحتياجات الخاصة وأسرهـم يجري تناولها وفق أحكام اتفاقية حقوق الطفل. واختتم قائلاً إن الحكومة تلتزم المشورة أيضاً من منظمات تمثل الأشخاص ذوي الإعاقة وتطلب مشاركتها عندما يتعلق الأمر بصوغ السياسات العامة. وتنص أحدث التشريعات الأيسلندية على أن لجميع الأشخاص ذوي الإعاقة الحق في عيش حياة مستقلة بدعم من اختيارهم. وفي أيار/مايو ٢٠١٩، وافق البرلمان على إدماج الاتفاقية في القانون الوطني، وهي عملية ينبغي إنجازها بحلول نهاية عام ٢٠٢٠.

٣٦ - السيد ماکاناواي (مراقب عن منتدى المحيط الهادئ للإعاقة): قال إن جعل منطقة المحيط الهادئ خالية من العوائق هو هدف أساسي من أهداف إطار المحيط الهادئ لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة. وقد سجل كل من عمل ومشاركة الأشخاص ذوي الإعاقة في صياغة السياسات في منطقة المحيط الهادئ زيادة كبيرة خلال السنوات الخمس السابقة. وازداد عدد منظمات الأشخاص ذوي الإعاقة في المنطقة ونمت قدراتها، وأخذت الآن تدعو بمهمة إلى إعمال حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، وتعمل بوصفها من الشركاء الهامين في تغيير السياسات وتنفيذ البرامج. واختتم قائلاً إن منتدى منطقة المحيط الهادئ للإعاقة يرحب بما يقدمه كل من حكومة أستراليا ووكالات الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية والشركاء الآخرين من دعم من أجل تنفيذ أحكام الاتفاقية في منطقة المحيط الهادئ. ويرحب المنتدى أيضاً بالإعلان مؤخراً عن أن حكومة نيوزيلندا ستقيم شراكة مع منتدى منطقة المحيط الهادئ للإعاقة من أجل إنشاء منطقة شاملة للأشخاص ذوي الإعاقة في المحيط الهادئ.

٣٧ - السيد آل فريان (المملكة العربية السعودية) قال إن نسبة سكان المملكة العربية السعودية الذين لديهم إعاقة بلغت ٧ في المائة. ويكفل نظام رعاية الأشخاص ذوي الإعاقة الذي صدر في عام ٢٠٠٢ حقهم في الخدمات والوقاية والتأهيل. وتشرف وزارة العمل والتنمية الاجتماعية على ٣٨ داراً للتأهيل الشامل في مختلف مناطق البلد. وبالإضافة إلى ذلك، توجد ٤٤ جمعية متخصصة و ٣٤٨ مركزاً لخدمة الأشخاص ذوي الإعاقة في جميع الفئات العمرية ومختلف الإعاقات.

٣٨ - وأضاف قائلاً إن المملكة العربية السعودية وضعت خطة وطنية للأشخاص ذوي الإعاقة تتكون من ٢٣ مبادرة مستقلة. ووضعت نظام تصنيف موحد للإعاقات وأنشأت قاعدة بيانات لتتبعها. وأنشأت الحكومة هيئة لرعاية الأشخاص ذوي الإعاقة

الأوروبي لتيسير إمكانية الوصول، الذي يوفر إطاراً لأعضاء الاتحاد الأوروبي لمواءمة الاحتياجات من أجل تحسين اختيار وتوافر المنتجات التي يسهل الوصول إليها.

٣٣ - وأضاف قائلاً إن الحكومة الأيرلندية وضعت استراتيجية شاملة لتحسين إمكانية الحصول على العمل، تهدف إلى مضاعفة عدد الأشخاص ذوي الإعاقة العاملين في الخدمات العامة. وتيسر الحكومة أيضاً لذوي الإعاقة انتقالهم من التعليم أو التدريب إلى القوة العاملة. ففي عام ٢٠١٨، أطلقت أيرلندا برنامجاً لمساعدة الشباب في الدخول إلى سوق العمل من خلال أنشطة التدريب وتنمية القدرات الشخصية. واختتم قائلاً إن أيرلندا تعزز أيضاً تعديل قوانينها بشأن الأهلية القانونية لتمكين الأشخاص الذين يواجهون صعوبات في القدرة على الفهم من التمتع بقدر أكبر من الاستقلالية في حياتهم، مما يمثل تحولاً رئيسياً في نهجها إزاء هذه المسألة.

٣٤ - السيد كوامورا (اليابان): قال إن بلده صدّق في عام ٢٠١٨ على معاهدة مراکش لتيسير النفاذ إلى المصنفات المنشورة لفائدة الأشخاص المكفوفين أو معاقبي البصر أو ذوي إعاقات أخرى في قراءة المطبوعات. ولا تزال اليابان تولي أهمية كبيرة للتعاون الدولي وقد أنجزت ما مجموعه ٣٨ مشروعاً في عام ٢٠١٨ في مجالات مثل تطوير مرافق إعادة التأهيل. واستضافت أيضاً ١٤ حلقة عمل بشأن إقامة مجتمعات شاملة للجميع، حيث تلقى التدريب ١٣٧ مشاركاً من جميع أنحاء العالم. وحددت الحكومة أهدافاً بشأن تيسير الوصول إلى الطرق ومرافق المسافرين على الخطوط الجوية تمهيداً لدورة الألعاب الأولمبية للمعوقين لعام ٢٠٢٠، التي ستقام في طوكيو. وعلاوة على ذلك، شجع مشروع المدينة المضيفة لمجتمع شامل للجميع تجار التجزئة في منطقة طوكيو على جعل متاجرهم متاحة تماماً لذوي الإعاقة وشجع المجتمعات المحلية على التعاون مع الرياضيين والأشخاص ذوي الإعاقة في مشاريع مجتمعية مثل إتاحة جعل الخرائط المحلية يسيرة الاستخدام من قبل ذوي الإعاقة.

٣٥ - السيد تورارينسون (آيسلندا): قال إن برلمان بلده سن قوانين جديدة ذات صلة بالخدمات الاجتماعية التي تقدمها البلديات إلى الأشخاص ذوي الإعاقة وخدمات الدعم البعيدة الأمد. وقد ضاعف البرلمان جهوده من أجل ضمان إدماج ذوي الإعاقة، وواصل الابتكار وتغيير افتراضاته بغية تحقيق أهداف كل من الاتفاقية وخطة عام ٢٠٣٠. وأضاف قائلاً إنه بات من المحتم الآن أن تشمل جميع القرارات المشاركة المباشرة للمتأثرين بها، وإن القضايا القانونية المتعلقة

والثالث هو أن تؤدي الحكومات دوراً قيادياً في تعزيز التنمية المستدامة الشاملة للجميع وتعبئة المجتمع ككل لهذا الغرض.

٤٢ - السيدة ريفاس أسينخو (شيلي): قالت إن حكومة بلدها تسعى إلى إدماج الأشخاص ذوي الإعاقة في المجتمع من خلال المشاركة في الحياة الثقافية وأنشطة الترفيه والتسليّة والرياضة، وقد تعهدت بالقيام بكل التعديلات اللازمة لتمكينهم من التمتع بأكبر قدر ممكن من الاستقلال الذاتي في جميع المجالات، ومن ثم ممارسة حقوقهم بحرية. وبموجب قانون أصبح نافذاً منذ آذار/مارس ٢٠١٩، ألزمت جميع الأماكن العامة بتيسير الدخول إليها عبر إدماج التصميم العام. وبما أن هذا الأمر لم يتحقق بعد، فإن الحكومة بصدد وضع خطة لتدريب الموظفين العموميين على إمكانية تيسير الدخول للجميع، وهي تعمل مع مؤسسات التعليم العالي على ضمان إدراج هذا الموضوع في تدريب موظفي وضع المشاريع في المستقبل. وتقوم الدائرة الوطنية المعنية بالإعاقة بتعزيز الجهود التعاونية التي تبذلها مع الكيانات العامة والخاصة، وهي تضطلع بدور استشاري تقني من خلال التوصيات والكتيبات التي تصدرها لتعميم منظور الإعاقة في جميع الخطط والبرامج والمشاريع بحيث يتمكن الأشخاص ذوو الإعاقة من المشاركة فيها بحمة وعلى قدم المساواة. ويولى قدر أكبر من الاهتمام للألعاب الرياضية الأولمبية للأشخاص ذوي الإعاقة ويحظى حالياً الرياضيون المشاركون في تلك الألعاب بنفس التقدير والاستحقاقات التي يحظى بها الرياضيون التقليديون. وفي وقت سابق من هذا العام، منحت وزارة الرياضة الشيلية للمرة الأولى لقب "رياضي العام" لشخص ذي إعاقة، مبيّنةً بذلك التقدم المحرز في بلدها في الاعتراف بالاختلافات وتقديرها.

٤٣ - واختتمت قائلة، في ضوء الكسوف الكلي الشيك للشمس الذي يمكن رؤيته من المحيط الهادئ، تنظم حالياً مجموعة من المناسبات الجماهيرية في بلدها، ويولى اهتمام خاص للآثار السلبية المحتملة لحالات الكسوف هذه وللأحداث المرتبطة بها على الأشخاص ذوي الإعاقات الذهنية. وخارج سياق الكسوف، يجري تنظيم أنشطة في جميع أنحاء البلد من أجل تمكين الأشخاص ذوي الإعاقة البصرية من استكشاف الكون باستخدام تكنولوجيا "الاستماع إلى النجوم" وغيرها من الوسائل المبتكرة. وفي الختام، أشارت إلى أهمية الجهود التعاونية التي تبذل مع الدول الأخرى من أجل تحسين نوعية حياة الأشخاص ذوي الإعاقة وأسراهم في شيلي وجعل بلدها شاملة حقاً للجميع.

تشكل الجهة المرجعية لمتابعة التشريعات والسياسات ورفع الوعي بالإعاقة وتقديم الدعم والمشورة للأفراد. ويتضمن برنامج التحول الوطني للبلد هدفاً بشأن تعزيز إدماج الأشخاص ذوي الإعاقة في سوق العمل، وقد اتخذت التدابير لضمان توفير الترتيبات التيسيرية المعقولة في بيئة العمل للعاملين ذوي الإعاقة. ووضعت الحكومة أيضاً برامج لكبار السن، بما في ذلك من خلال إنشاء دور الرعاية وصرف مخصصات شهرية.

٣٩ - واختتم قائلاً إن جميع قوانين المملكة العربية السعودية مبنية على أساس المساواة وعدم التمييز، ومن ذلك التمييز على أساس الإعاقة، وقد اتخذت بعض التدابير القائمة على التمييز الإيجابي من أجل تمكين الأشخاص ذوي الإعاقة من ممارسة حقوقهم وتعزيز الإدماج في المجتمع وتكافؤ الفرص. والقانون يحمي أي شخص يتضرر نتيجة ممارسات تمييزية وتتوفر له سبل الانتصاف. وقد اتخذت كيانات حكومية، مثل هيئة حقوق الإنسان ووزارة العمل والتنمية الاجتماعية ووزارة الإعلام، التدابير اللازمة للتنوعية بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، ومكافحة التمييز، وتعزيز مبدأ الإدماج الاجتماعي وتفكيك الصور النمطية السلبية والوصم. ونظمت هيئة حقوق الإنسان أيضاً حلقات دراسية وحلقات عمل ودورات تدريبية عن حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة.

٤٠ - السيد جيا يونغ (الصين): قال إن حكومته قد وضعت مجموعة من القوانين لحماية ومساعدة أكثر من ٨٥ مليون شخص من ذوي الإعاقة في الصين. ووضعت خطة خمسية لإدراج الأعمال المتصلة بالإعاقة في البرامج الوطنية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية. وأخذت تطبق منذ عام ٢٠١٦ نظام بدلات يشمل ما يزيد عن ٢١ مليون من الأشخاص ذوي الإعاقة الذين يواجهون صعوبات مالية أو يعانون من إعاقات شديدة. وفي عام ٢٠١٨، وُضع نظام لإعادة تأهيل الأطفال ذوي الإعاقة وإغاثتهم.

٤١ - واختتم قائلاً إن وفده يود أن يقدم ثلاثة مقترحات للتحسين الشامل لحال الأشخاص ذوي الإعاقة. المقترح الأول هو أن تعزز حماية الحق في التنمية للأشخاص ذوي الإعاقة من أجل ضمان تمكينهم اقتصادياً وقدرتهم على المشاركة بشكل مجد في التنمية الاجتماعية والتمتع بفوائدها. والثاني هو أن تنفذ تدابير مصممة خصيصاً تشمل نظاماً قوياً لجمع البيانات من أجل معالجة المشاكل المتعلقة بالفقر والرعاية الصحية والتعليم والعمل وإمكانية الوصول.

٤٤ - السيدة غراو (أوروغواي): قالت إن حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة أفسحت لنفسها مكاناً في الخطة السياسية لكل بلد تقريباً خلال الاثني عشر عاماً منذ التوقيع على الاتفاقية، وأخذ المزيد من التدابير لمواجهة التحديات التي تؤثر في حياة هؤلاء الأشخاص. وأضافت أن جهوداً بُذلت لمعالجة المواقف والتحيزات ضدهم والتغلب على العقبات التي تحول دون تعليمهم وعملهم وتمتعهم بالأنشطة الثقافية وبحقوقهم الجنسية والإنجابية. فالالتزام الذي قطعه الدول الأعضاء بموجب خطة عام ٢٠٣٠ بألا يترك أحد خلف الركب، هو التزام يكتسي أهمية خاصة في هذا السياق ويدعو إلى تمكينهم في جميع مجالات الحياة.

٤٨ - السيد غوزمان جارا (مراقب عن المنظمة العالمية للمعوقين): قال إن منظّمته سعت طوال ٣٨ سنة من وجودها إلى تحقيق هدفها الرئيسي المتمثل في الدفاع عن حقوق الإنسان للأشخاص ذوي الإعاقة في الأوساط الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والثقافية على جميع مستويات المجتمع. وما فتئت تجد أسباباً تدعو للأمل فيما يدي به المشاركون في مؤتمرات الدول الأطراف من بيانات وفيما يضعونه من أطر نظرية.

٤٩ - وعلى المستوى العملي، أوضح أنه لا بد من إيلاء اهتمام لمواءمة قوانين كل بلد بشأن الجوانب الكمية والنوعية لحياة الأشخاص ذوي الإعاقة بهدف تحسين تصميم السياسات والخطط لفائدة هؤلاء الأشخاص البالغ عددهم ١,١٣ بليون شخص في العالم. ويتمثل أحد الاقتراحات في إمكانية أن تضع الأمم المتحدة وثيقة عالمية لتسجيل الأشخاص ذوي الإعاقة وتحديد هويتهم حتى يتسنى لجميع البلدان الأطراف في الاتفاقية البالغ عددها ١٧٨ بلداً أن تلبّي احتياجات المسافرين ذوي الإعاقة بشكل أفضل، وتيسر، بروح من التضامن، لجميع الزوار الأجانب ذوي الإعاقة الاستفادة من نفس التسهيلات التي يتمتع بها المواطنون.

٥٠ - السيد فافر (سويسرا): قال إن الاتفاقية هي وسيلة ملموسة لتحسين كفاءة إدماج الأشخاص ذوي الإعاقة على الصعيدين الوطني والدولي على السواء، وهي اتفاقية عامة بما يكفي لمواكبة عالم متغير، وذلك ما دامت التجارب التي يعيشها هؤلاء الأشخاص تؤخذ في الحسبان. وسويسرا، بحكم تنوعها اللغوي الخاص بها، ملتزمة جداً بتعزيز التماسك الاجتماعي، الذي تؤدي الأنشطة الثقافية دوراً كبيراً فيه. وبالنظر إلى أن التماسك الاجتماعي لن يتحقق ما دام الأشخاص ذوو الإعاقة مستبعدين من هذه الأنشطة، فقد شارك بلده لعدة سنوات في الجهود المبذولة بغية تعزيز مشاركتهم في الحياة

٤٥ - وأردفت قائلة إن تقدماً أُحرز في توفير الخدمات لتحسين نوعية حياة ذوي الإعاقة في أوروغواي التي يوجد فيها ٥٠٠ ٠٠٠ من الرجال والنساء والأطفال المصابين بإعاقة من جميع الفئات الاجتماعية الاقتصادية في جميع أنحاء البلد، ولكن تقتضي الحاجة بذل المزيد من الجهد من أجل ضمان أن يتمتعوا كلهم بنفس الحقوق والفرص التي يتمتع بها جميع المواطنين الآخرين وأن يخدموا المجتمع كأعضاء نشطين فيه. وأوضحت أن حكومة بلدها تعمل على تحقيق هذه الغاية بدعم تقني من الوكالات الدولية وبالتعاون مع المجتمع المدني. وقدمت الحكومة مشروع قانون لضمان المعاملة المتساوية لهم، ولا سيما فيما يتصل بمسائل الصحة الإنجابية، ومنع التمييز ضدهم وإطلاع الجمهور على المسائل المتعلقة بالإعاقة.

٤٦ - السيدة إيفانكوفيتش كنيجيفيتش (الاتحاد الأوروبي): قالت إن الاتفاقية لا تزال توجه سياسة الاتحاد الأوروبي ذات الصلة بالإعاقة على النحو المبين في الاستراتيجية الأوروبية المتعلقة بالإعاقة للفترة ٢٠١٠-٢٠٢٠. وأشارت إلى أن الاستراتيجية تُقيّم حالياً بإجراء مشاورات عامة ستساعد على صياغة مقترحات سياسة الاتحاد للعقد المقبل. ويجري تقييم نتائج مشروع لوضع بطاقة أوروبية للإعاقة، وهو أحد المنجزات المستهدفة للاستراتيجية. وأكدت أن تقديم الدعم المالي إلى منظمات الإعاقة الرئيسية على مستوى الاتحاد الأوروبي لا يزال متواصلاً، وبدأت حملة توعية في الاتحاد بشأن عدم التمييز في العمل.

٤٧ - واستطردت قائلة إن الاتحاد الأوروبي يمثل أيضاً لإحدى التوصيات الرئيسية للجنة حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة من خلال اعتماد القانون الأوروبي بشأن التسهيلات الخاصة بذوي الإعاقة في وقت مبكر من العام، وهو أحد أكثر التشريعات تقدماً في مجال

فتمت ترى أن الدراسة الاستقصائية الوطنية للإعاقة تمثل أولوية من أولويات السياسة العامة؛ واضطلعت بوضع سياسات وخطط وبرامج لتحقيق أهداف التنمية المستدامة؛ وأنشأت مرصدا وطنيا للإعاقة بهدف رصد الامتثال للاتفاقية.

٥٥ - وأضافت أن الحكومة اتخذت أيضا خطوات لتعزيز مشاركة الأشخاص ذوي الإعاقة في بلورة السياسات والخطط والبرامج بغرض النهوض بأهداف الاتفاقية، ولا سيما من خلال العمل على قضايا الإعاقة مع الجهات الشريكة المعنية في القطاع التطوعي. وتوفر الحكومة أيضا تدريباً أكاديمياً للأشخاص ذوي الإعاقة وأسهرهم وللموظفين التقنيين المعنيين بالموضوع. وتشمل المواضيع التي يجري تناولها السياسة العامة فيما يتعلق بالإدماج الاجتماعي وبإمكانية الدخول للجميع، ولغة الإشارة المستخدمة في بنما وحقوق الإنسان، والتخطيط الاستراتيجي، والسياسة الميسرة لذوي الإعاقة والتعليم القائم على تقبل التنوع. وقد فتحت الحكومة مركزاً وطنياً متكاملًا لإعادة التأهيل يعتني بالأشخاص الذين يعانون من الفقر أو الفقر المدقع، ولا سيما في المناطق الريفية ومناطق السكان الأصليين، وأنشأت معهداً متكاملًا معنيا بالنمو العصبي لأغراض الكشف المبكر عن الأمراض المسببة للإعاقة وعلاجها، واستحدثت برامجيات لتوثيق الإعاقة بمزيد من الكفاءة. وتعكف حاليا على إعداد تقريرها الثاني في إطار الاتفاقية.

٥٦ - السيد بوسستن (فنلندا): قال إن فنلندا، بصفتها مؤيدة لحقوق الإعاقة منذ أمد طويل، تدعم تمامًا استراتيجية الأمم المتحدة لإدماج منظور الإعاقة. فعلى مدى فترة السنة والنصف الماضية، ما فتئت تنفذ خطة العمل الوطنية الأولى للاتفاقية، التي تبرز، من خلال ٨٠ إجراء ملموسا، أهمية مشاركة الأشخاص ذوي الإعاقة في بيئة متغيرة وتمثل تذكيرا بأن تيسير الوصول إلى الخدمات وإتاحتها هما شرطان مسبقان لإعمال العديد من الحقوق الأخرى. وتعكف فنلندا في الوقت الحالي على تنقيح تشريعاتها المتعلقة بخدمات الإعاقة، بهدف ضمان تقديم خدمات ذات نوعية جيدة للأشخاص ذوي الإعاقة والمساواة بينهم وتأمين مشاركتهم في جميع العمليات المتعلقة بهم.

٥٧ - وأشار إلى أن التكنولوجيا يمكن أن تساعد كثيرا الأشخاص ذوي الإعاقة. ومع ذلك، فقد أظهرت الأبحاث أن البيانات الضخمة المستخدمة في الخوارزميات والذكاء الاصطناعي كثيرا ما تكون متحيزة، مما قد يؤدي إلى نتائج غير عادلة تجاه هؤلاء الأشخاص.

الثقافية وتحسين إمكانية وصولهم إلى المناسبات الثقافية وارتياحهم المؤسسات الثقافية.

٥١ - وأضاف أن حكومة بلده جعلت، منذ عام ٢٠١٦، من المشاركة الثقافية أحد أهداف سياستها الثقافية الرئيسية، وبإدراك أيضا أفراد وکانتونات بتقديم منح. وبفضل الجهود التعاونية بين الحكومة والمجتمع المدني، اعتُرف بعدد متزايد من المؤسسات الثقافية على أنها شاملة للجميع ثقافياً. واختتم قائلاً إن عددا متزايدا من الناس يحضر المناسبات الشاملة للجميع وهناك وعي متنام بأن الأشخاص ذوي الإعاقة يساهمون في التنوع الموجود في البلد ويثرون ثقافته على غرار شتى المجموعات اللغوية والإثنية.

٥٢ - السيد أوكيشوكو (نيجيريا): قال إن حكومة بلده اتخذت عدداً من الخطوات السياسية والتشريعية التقدمية لتحسين حياة الأشخاص ذوي الإعاقة، بما في ذلك استعراض لسياستها الحالية بشأن إعادة تأهيلهم، تمشيًا مع أفضل الممارسات العالمية. فقانون (حظر) التمييز ضد الأشخاص ذوي الإعاقة الذي صدر مؤخراً، أنشأ لجنة وطنية معنية بمؤلاء الأشخاص تتولى مسؤولية تعليمهم ورعايتهم الصحية وتيسر وصولهم إلى الهياكل المادية واستعمالهم وسائل النقل وتتيح لهم فرص العمل والمشاركة في الحياة السياسية. وأضاف أن أعدادا متزايدة من الأشخاص ذوي الإعاقة تسعى إلى تولي مناصب تشغل بالانتخاب. وأصبح أيضا من الأسهل عليهم ممارسة حقوقهم في التصويت، وبخاصة منذ أن وضعت اللجنة الوطنية المستقلة للانتخابات مبادئ توجيهية. وزودت مراكز الاقتراع بممرات تساعد مستخدمي الكراسي المتحركة على بلوغ مقصورات الاقتراع، واستُخدم مترجمو لغة الإشارة، وكذلك أوراق الاقتراع بطريقة بريل.

٥٣ - وأضاف قائلاً إن نيجيريا تواصل اتخاذ تدابير ملموسة بشأن توفير الحماية الاجتماعية للأشخاص ذوي الإعاقة وبناء قدراتهم وتمكينهم، ولا سيما من خلال عدد من برامج اكتساب المهارات التي تنفذ بالشراكة مع جهات أخرى صاحبة المصلحة، ومن خلال إدراجهم ضمن المستفيدين من برامجها للاستثمارات الاجتماعية.

٥٤ - السيدة دياز أغيري (بنما): قالت إن الجهات صانعة السياسات في بلدها، تمشيًا مع الاتفاقية، تدرك ضعف الأشخاص ذوي الإعاقة وتسعى إلى كفالة إدماجهم في المجتمع. وباستخدام نهج كلي شامل لعدة قطاعات، اتخذت بنما عددا من التدابير التشريعية والهيكليّة. وصدقت على الصكوك القانونية الإقليمية والدولية المتعلقة بالإعاقة؛ وأنشأت نظاما وطنيا للإحصاءات المتعلقة بالإعاقة؛ وما

الإنسان، يتمثل ببساطة في وقف أشكال إساءة المعاملة المذكورة، وهو ما يشكل التزاما فوريا للدول الأطراف امتثالاً للاتفاقية.

٦١ - فالمواد ١٢ و ١٤ و ١٩ من الاتفاقية تتضمن بذرة لوضع سياسة إيجابية تحل محل الطب النفسي القسري وتمثل استجابة المجتمع لأزمة الصحة العقلية. وأشارت إلى أن من الضروري تقديم الدعم في اتخاذ القرارات طوال تعرض الشخص لأزمة علاوة على دعم الحفاظ على الرفاه في البيئة التي يختارها الشخص. ويلزم التصدي للأفعال الإجرامية التي يرتكبها هؤلاء الأشخاص أو التي تُرتكب تجاههم والمنازعات بين الأفراد التي يشاركون فيها باتخاذ تدابير غير تمييزية منفصلة عن الدعم وعن نظام الصحة العقلية.

٦٢ - وأعربت عن القلق العميق إزاء مواصلة العمل، داخل مجلس أوروبا، على وضع صك ملزم قانوناً، هو البروتوكول الإضافي لاتفاقية حقوق الإنسان والطب الأحيائي (اتفاقية أوفيدو)، يتعارض مع اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة إذ يبيح الاحتجاز لأسباب تتعلق بالصحة العقلية والعلاج غير الرضائي بالطب النفسي. وتدعو الشبكة العالمية للمعالجين والمعافين بالطب النفسي جميع هيئات حقوق الإنسان والدول الأطراف إلى اتخاذ إجراءات لوقف اعتماد هذا البروتوكول.

٦٣ - السيد إم تشان ماكارا (كمبوديا): قال إن حكومة بلده ما برحت تستثمر في قطاع الإعاقة منذ سنوات عديدة. ويُعتبر الاستقرار السياسي والنمو الاقتصادي فرصتين لتعزيز حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، ولا سيما فيما يتعلق بمسائل التعليم والصحة والعمالة والتدريب المهني والحماية الاجتماعية والحياة الثقافية والرياضة، في إطار خططها الاستراتيجية الوطنية المتعلقة بالإعاقة. وهي تسعى إلى وضع سياسة قائمة على الحوافز لضمان تمكين هؤلاء الأشخاص في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. وفي عام ٢٠١٤، مُنح الفريق الكمبودي، الذي يعمل بعض أعضائه الآن في المؤسسات الحكومية، الميدالية الذهبية لتحدي تكنولوجيا المعلومات العالمي للشباب ذوي الإعاقة. أما فيما يتعلق بالتعليم الشامل للجميع، فقد أعدت كمبوديا نسختين بلغة "بريل" ولغة الإشارة لجميع كتب الطلاب المدرسية في جميع الصفوف واتخذت تدابير في مجال السياسة العامة لضمان تمتع الأشخاص ذوي الإعاقة بالمساواة في الحصول على تعليم جيد وفي فرص التعلم مدى الحياة.

٦٤ - وأضاف أن كمبوديا وضعت، من أجل الترويج لأعلى المعايير الصحية للإدماج الاجتماعي، إطاراً وطنياً لسياسة الحماية

ولمواجهة هذا الخطر، ينبغي إيلاء الاعتبار الواجب للتنوع في تصميم التكنولوجيات الجديدة.

٥٨ - السيد سوتيروبولوس (أستراليا): قال إن أستراليا لا تزال مناصراً قوياً من مناصري التنمية الشاملة للإعاقة وحقوق الإعاقة على الصعيد العالمي، وهي ترحب في هذا الصدد بوضع استراتيجية الأمم المتحدة لإدماج منظور الإعاقة وتنفيذها. وهي ملتزمة أيضاً بدعم دور نشط ومركزي للأشخاص ذوي الإعاقة وتواصل الضغط من أجل إقامة تعاون دولي في مجال إدماج منظور الإعاقة. فبعد أن أتم بلده للتو السنة الثالثة من ولايته بصفته الرئيس المشارك لشبكة العمل العالمي بشأن الإعاقة، يواصل المشاركة في هذا المسعى التعاوني الفريد من أجل تحقيق المزيد من التنمية والعمل الإنساني الشاملين لمنظور الإعاقة. ويواصل أيضاً تعزيز حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة في مجلس حقوق الإنسان.

٥٩ - وأضاف أن الكثير أُجْر منذ بدء تنفيذ استراتيجية بلده الأولى بشأن الإعاقة التي وُضعت قبل ١٠ سنوات، وذلك بهدف تحسين حياة خمس السكان الأستراليين الذين يعانون من شكل من أشكال الإعاقة. وتعمل الحكومات الأسترالية معاً على وضع استراتيجية جديدة تستجيب لمشهد متغير فيما يتعلق بالسياسة المتعلقة بالإعاقة وتنفيذها، وتشمل خطة تأمين ضد الإعاقة على المستوى الوطني. وفي إطار الاستراتيجية، يتلقى ٢٧٥ ٠٠٠ شخص من الأشخاص ذوي الإعاقة الدائمة والكبيرة الدعم الذي يحتاجونه، من بينهم حوالي ٨٥ ٠٠٠ شخص لم يتلقوا في السابق أي دعم يتعلق بالإعاقة. وأنشئت لجنة وطنية مستقلة لتنظيم جودة وسلامة الخدمات والدعم المقدمين للأشخاص ذوي الإعاقة. وأستراليا ملتزمة أيضاً بدعم ما يقدر بنحو ٢,٧ مليون من مقدمي الرعاية غير المدفوعة الأجر، وهي تحافظ من خلال طائفة واسعة من البرامج على التزامها الطويل الأمد بدعم جهود الأشخاص ذوي الإعاقة للحصول على فرص عمل دائم.

٦٠ - السيدة أوريفيلين (المراقبة عن الشبكة العالمية للمعالجين والمعافين بالطب النفسي): قالت إنه لا يمكن إدماج الأشخاص ذوي الإعاقة بشكل كامل ما لم تُفتح أبواب جميع مرافق الصحة العقلية. وهذا يعني إنهاء التمييز والإكراه. وأكدت ضرورة إلغاء تدخلات الطب النفسي القسرية في كل مكان على وجه الاستعجال. فهي انتهاكات للحقوق المدنية، بما في ذلك الحق في التحرر من سوء المعاملة. وخلافاً لما يُدعى، ثمة بديل لمثل هذه الانتهاكات لحقوق

ذوي الاحتياجات التعليمية الخاصة والأطفال غير الحاملين للوثائق اللازمة. واختتم قائلاً إن تنمية الأشخاص ذوي الإعاقة في المستقبل ستحقق في ماليزيا من خلال تنفيذ الاتفاقية واستراتيجية إنشيو "من أجل إحقاق الحق" لفائدة الأشخاص ذوي الإعاقة في آسيا والمحيط الهادئ.

٦٨ - السيد كوربوران لورينزو (الجمهورية الدومينيكية): قال إن بلده يوشك على تنفيذ نظام وطني لتقييم تسهيلات الوصول الخاصة بذوي الإعاقة، وإن هذا النظام يتيح للسلطات العامة والخاصة أن تقيم ما لديها من تدابير متعلقة بتسهيلات الوصول، وأن تقدم توصيات للتحسين بناء على القواعد التي وضعت مؤخراً بشأن تسهيلات الوصول المادي وتسهيلات الوصول الشبكي واستخدام لغة الإشارة. وتشارك السلطات الدومينيكية أيضاً في جهود متعددة القطاعات لإعداد نظام واحد لتصنيف الإعاقات وإصدار الشهادات المتعلقة بها وتسجيلها باستمرار، باستخدام نهج يجمع بين الأبعاد البيولوجية والنفسية والاجتماعية. ولا يزال تشجيع الأنشطة الرياضية الشاملة للجميع مستمرا في البلد، ولا سيما من خلال تشكيل فريقين نسائيين لكرة السلة. ويجري العمل بنشاط من أجل تنفيذ الخطة البلدية للتنمية الشاملة للجميع التي تشتمل على برنامج لإعادة التأهيل الشامل للأشخاص ذوي الإعاقة وعلى برنامج للعيش المستقل يستهدف بوجه خاص الأشخاص المصابين بشلل دماغي وإعاقة بصرية. وذكر في الختام أن الجمهورية الدومينيكية انضمت إلى إكوادور والمكسيك وبنما، وغواتيمالا في وقت لاحق، في تنسيق الجهود الرامية إلى تيسير وصول الجميع إلى السياحة في المنطقة.

٦٩ - السيد بانايوتوف (بلغاريا): قال إن التزام بلده بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة يشكل جزءاً أساسياً من جدول أعمال حقوق الإنسان. وتولي حكومة بلده، من ثم، أهمية كبيرة للتنفيذ الكامل للاتفاقية، وتراعي أهدافها ومبادئها في استراتيجيتها الوطنية. وتنص خطة العمل الوطنية للاتفاقية (٢٠١٥-٢٠٢٠) بإيجاز على التدابير اللازمة لإنفاذ الاتفاقية، ومن بينها مواءمة التشريعات الوطنية مع متطلباتها. وتُجمع المعلومات المتعلقة بتنفيذ الاتفاقية بشكل دوري من المؤسسات ذات الصلة وتُوزع في تقرير، مثل التقرير الذي قُدم إلى الجمعية الوطنية في عام ٢٠١٨.

٧٠ - وأضاف قائلاً إن أولويات بلغاريا لعام ٢٠٢٠ تتمثل في ضمان تيسير الوصول إلى خدمات النقل وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات؛ وتوافر فرص التعليم الشامل للجميع والتعلم مدى الحياة

الاجتماعية يشمل منح بدلات للأشخاص ذوي الإعاقة وتقديم خدمات الرعاية الصحية المجانية لهؤلاء الأشخاص في المستشفيات والعيادات في جميع أنحاء البلد، وكذلك الدعم المالي لتكاليف الغذاء والسفر.

٦٥ - السيدة لارسون (السويد): قالت إن المشاركة الكاملة والفعالة للأشخاص ذوي الإعاقة ومنظماتهم التمثيلية في وضع التشريعات وتنفيذها عملاً بالاتفاقية ليست مجرد التزام بموجب هذا الصك بل هي أيضاً ضرورية لإحداث تغيير. فالسويد صدّقت على الاتفاقية في عام ٢٠٠٨، وهي تعكف حالياً على إعداد تقريرها الجامع للتقريرين الدوريين الثاني والثالث الموجه إلى اللجنة. ولأحظت، لدى قيامها بذلك، التقدم المحرز في عدد من المجالات، ولكن أيضاً وجود بعض التحديات والعقبات.

٦٦ - فعلى سبيل المثال، يعاني الأشخاص ذوو الإعاقة، وبخاصة النساء، من التمييز، والافتقار إلى إمكانية الوصول، وعدم المشاركة في المجتمع والتأثير فيه، وكثيراً ما يكونون في وضع مالي أسوأ من بقية السكان. ولا توفر الرعاية الصحية بصورة متساوية للجميع ولا يمكن الحصول عليها بشكل كامل. وفيما يتعلق بالرقمنة التي أتاحت إدخال عدد من الأدوات الجديدة التي تساعد الناس على التحكم في حياتهم وزيادة استقلالهم، يتطلب اختلاف الاحتياجات وظروف تخطيطها شاملاً لمنع الاستبعاد. ويتمثل التحدي في ضمان إتاحة الفرصة لجميع الأشخاص، بصرف النظر عن خلفياتهم الاجتماعية وقدراتهم الوظيفية وأعمارهم، للحصول على المعلومات والخدمات الرقمية العامة والمشاركة في المجتمع على قدم المساواة. وتقتضي الحاجة أيضاً إزالة العقبات القائمة أمام المشاركة الكاملة لجميع قطاعات المجتمع. واختتمت قائلة إن حكومة بلدها لا تزال ملتزمة التزاماً تاماً بتنفيذ خطة عام ٢٠٣٠ وترحب بما ورد فيها من إشارات إلى المساواة بين الجنسين وتمكين النساء والفتيات.

٦٧ - السيد أحمد عدنان (ماليزيا): قال إن حكومة بلده ملتزمة بضمان رفاه الأشخاص ذوي الإعاقة، في إطار خطتها الإنمائية الوطنية. وتشمل المبادرات الجديدة في هذا الصدد إقرار ست فئات فرعية لصعوبة التعلم، لتمكين المدرسين من تحديد الطلاب ومساعدتهم حسب قدراتهم الخاصة؛ وتعيين ممثل للأشخاص ذوي الإعاقة عضواً جديداً في لجنة الخدمة العامة، مما يعكس التزام الحكومة بتخصيص نسبة ١ في المائة للأشخاص ذوي الإعاقة في القوة العاملة في القطاع العام؛ وتنفيذ سياسة تكفل إتاحة فرص التعليم للطلاب

٧٣ - السيد سن (جمهورية كوريا): قال إن حكومة بلده ملتزمة باحترام المبادئ الأساسية للاتفاقية وبالتالي تحقيق إدماج الأشخاص ذوي الإعاقة في المجتمع. واستعرضت الحكومة إنجازات وتحديات السياسة الوطنية ذات الصلة في تقريرها الجامع للتقاريرين الدوريين الثاني والثالث الذي قُدم إلى اللجنة في وقت سابق من العام، وستستمر في إيلاء الاهتمام لمسألة شمول الجميع في المجتمع الكوري. وفي إطار خطة العمل الرامية إلى تنفيذ استراتيجية إنشيو للفترة ٢٠١٩-٢٠٢٢، ستجري جمهورية كوريا مشاورات وطنية بشأن تجميع إحصاءات الإعاقة مع البلدان الشريكة لها في المنطقة، بالتعاون مع اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ.

٧٤ - واسترسل قائلاً إن حكومة بلده تعترم إلغاء نظامها لتصنيف الإعاقات اعتباراً من تموز/يوليه ٢٠١٩. وسيشكل هذا الإجراء منعطفاً حاسماً على طريق التحول النوعي في سياسات الأشخاص ذوي الإعاقة، من سياسات متمحورة حول الموردين إلى سياسات متمحورة حول المستهلكين وسيساعد البلد على أن تسعى بصورة حثيثة إلى تجسيد فلسفة الحكومة المتمثلة في بناء دولة رفاه شاملة للجميع.

٧٥ - السيد تشوليك (تشيكيا): قال إن مكتب أمين المظالم في بلده هو المؤسسة الأكثر تماشياً مع المتطلبات المنصوص عليها في المبادئ المتعلقة بمركز المؤسسات الوطنية لتعزيز وحماية حقوق الإنسان (مبادئ باريس). وبموجب تعديل أدخل على قانون أمين المظالم في عام ٢٠١٨، أصبح لدى مكتب أمين المظالم وظيفة رصد مستقلة. وبناءً على ذلك، يقوم مكتب أمين المظالم بصورة منهجية بإجراء البحوث ونشر التقارير وإصدار التوصيات بشأن المسائل المتعلقة بممارسة حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، مع المساعدة في إذكاء الوعي العام بهذه الحقوق وتبادل المعلومات مع الهيئات الأجنبية والدولية ذات الصلة. وأنشأ أمين المظالم أيضاً مجلساً استشارياً لرصد الامتثال للاتفاقية، يتألف من أشخاص ذوي إعاقة وأشخاص مدافعين عن مصالح هذه الفئة. وأشار في ختام كلامه إلى أن حكومته قررت مؤخراً التصديق على البروتوكول الاختياري للاتفاقية.

٧٦ - السيد باليناس بالديس (المكسيك): قال إن الحكومة المكسيكية الجديدة أعادت التأكيد على التزام المكسيك بخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، وبصفة خاصة بهدف عدم ترك أحد خلف الركب. ومن أجل مواجهة التحدي الهائل المتمثل في ضمان تمتع ٧,١ ملايين من الأشخاص ذوي الإعاقة في المكسيك بحقوقهم بصورة كاملة، سعت الحكومة إلى الحصول على إسهامات تستفيد بها

لجميع الأطفال داخل النظام؛ وتيسير الوصول الفعال إلى خدمات رعاية صحية عالية الجودة؛ وتهيئة ظروف عمل وتوظيف مناسبة لذوي الإعاقة؛ ودعم الحياة المجتمعية بالقدر الكافي؛ وتيسير الوصول إلى الرياضة والترفيه والسياحة والمشاركة في الحياة الثقافية.

٧١ - ومضى يقول إن حكومة بلده عملت، خلال العام الماضي، على إصلاح سياستها المتعلقة بالإعاقة، عن طريق إجراء مشاورات بين ممثلي المجتمع المدني والمؤسسات ذات الصلة وإن هذه المشاورات تُوجت باعتماد قانون الأشخاص ذوي الإعاقة وقانون المساعدة الشخصية. وبدأ نفاذ القانون الأول في مستهل العام وهو ينص على توفير أشكال جديدة من الدعم للأشخاص ذوي الإعاقة، بناءً على تقييم يجري للاحتياجات المحددة لكل فرد، إلى جانب تخصيص حصص لضمان توظيف هؤلاء الأشخاص. وأشار في ختام كلامه إلى قانون المساعدة الشخصية، الذي سُن مع القانون الأول في وقت واحد، فقال إنه يرمي إلى تهيئة الظروف الملائمة لتمكين الأشخاص ذوي الإعاقة وتعزيز استقلالهم ومشاركتهم الكاملة في المجتمع.

٧٢ - السيدة واريك (المراقبة عن الاتحاد الدولي لذوي الإعاقة السمعية): قالت إن فقدان السمع هو من الإعاقات غير المرئية التي لا تُكتشف في بعض الأحيان ويُساء فهمها في كثير من الأحيان. ووفقاً لمنظمة الصحة العالمية، يتأثر بفقدان السمع ٤٦٦ مليون شخص في العالم، منهم ٣٤ مليون طفل. ولا بد أن يُعالج هذا الوضع بثلاث طرق رئيسية. الطريقة الأولى هي أن تصبح الرعاية الصحية السمعية جزءاً من الصحة العامة، تمثيلاً مع قرار جمعية الصحة العالمية ٧٠-١٣. والطريقة الثانية هي توفير الدعم المالي لأجهزة المساعدة السمعية وجراحات زراعة القوقعة في الأذن، ونظم تضخيم الصوت، مثل سماعات الأذن الطبية. أما الطريقة الثالثة، فهي توفير عرض نصي للحوار، ليس فقط للبلث التلفزيوني، ولكن أيضاً للحالات التي تستخدم فيها غرف اجتماعات بصفة عامة. وأعربت عن ترحيبها بالمبادرات التي اتخذتها هولندا والسويد لتزويد الأشخاص ذوي الإعاقة السمعية بعرض نصي للحوار في الاجتماعات والقاعات الدراسية، ورحبت كذلك بالتشريعات التي سنتها كندا وفنلندا واليابان والولايات المتحدة والتي تشترط توفير عرض نصي للحوار في البرامج التلفزيونية. ودعت في ختام كلامها جميع الدول الأعضاء إلى اتخاذ الإجراءات المناسبة لصالح مواطنيها من ذوي الإعاقة السمعية ومن ثم إلى حماية حقوق الإنسان الخاصة بهم، وفقاً لأحكام الاتفاقية.

الوطنية المعنية بالإعاقة إلى مكتب رئيس البلد، الذي دعا إلى تعميم مراعاة خطة العمل في جميع أجهزة الدولة. وتولى أهمية حاسمة لرقمنة قطاع المشاريع الصغيرة والمتوسطة والمتناهية الصغر من أجل تشجيع مشاركة أصحاب المشاريع من ذوي الإعاقة. ويجري إعداد استراتيجية للإعاقة وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، من خلال التعاون بين الحكومة ومنظمات ذوي الإعاقة والقطاع الخاص، وهي عبارة عن استجابة محلية قطاعية للاتفاقية ينصب تركيزها على التكنولوجيات المساعدة والمواقع الشبكية ووضع المعايير.

٨٠ - وانتقل إلى مجال الحماية الاجتماعية، فقال إن جنوب أفريقيا اتخذت عدة تدابير من أجل أن تدعم تمتع ذوي الإعاقة بالحقوق في الصحة والضمان الاجتماعي بصفة خاصة، وتتغلب على تحديات التمييز والاستبعاد التي تواجهها الفئات الضعيفة والمهمشة، من خلال إدماج معايير حقوق الإنسان من الناحية المفاهيمية والعملية. واتخذ البلد أيضاً خطوات لدعم الإدماج الاجتماعي للأشخاص ذوي الإعاقة من خلال تعزيز ١١ لغة رسمية بالإضافة إلى لغة الإشارة. وعلاوة على ذلك، فقد استحدثت مكتبة جنوب إفريقيا للمكفوفين خدمات لنسخ المواد بطريقة بريـل وتحويلها إلى ملفات صوتية. وفي عام ٢٠١٥، اعتمد إعلان بشأن تيسير الوصول الشامل في مجال السياحة، ترتب عليه إعداد دليل تدريبي بشأن إمكانية الوصول الشاملة، بالتعاون مع المجلس الوطني للأشخاص ذوي الإعاقات البدنية في جنوب أفريقيا، يجري الآن نشره في حقائق المقاطعات. وعلى الرغم من التقدم المحرز في تنفيذ الاتفاقية، لا تزال هناك تحديات منهجية، ولا سيما في مجالي استعراض السياسات ومواءمتها وكفالة الاتساق في التنفيذ.

٨١ - السيد بودين (المراقب عن منظمة أستراليا للأشخاص ذوي الإعاقة): قال إن المبدأ الأساسي الذي تقوم عليه حركة مناصرة الأشخاص ذوي الإعاقة، وهو "لا غنى عن رأينا في أي شأن يخصنا"، يجب أن يمتد ليشمل كل شخص من ذوي الإعاقة وينبغي أن يتزايد القلق إزاء أشكال التمييز المتعددة أو الشديدة التي يواجهها الأشخاص ذوو الإعاقة والتي أُشير إليها في الفقرة (ع) من ديباجة الاتفاقية.

٨٢ - وتكلم عن الرقمنة والتكنولوجيا، فقال إن جميع الأشخاص ذوي الإعاقة يجب أن يكونوا قادرين على الاتصال بالآخرين والاندماج في مجتمعاتهم وإسعاد أصواتهم. ويتأثر هؤلاء الأشخاص بفجوة رقمية متزايدة يتعين سدها. ويجب على الدول الأطراف

في إعداد خطة التنمية الوطنية للفترة ٢٠١٩-٢٠٢٤ من الأشخاص ذوي الإعاقة وأسهرهم وكذلك من منظمات المجتمع المدني المعنية. وعُوملت مسألة الإعاقة على أنها مسألة مشتركة بين القطاعات وبُذلت الجهود الرامية إلى معالجتها بطريقة تتماشى مع خطة عام ٢٠٣٠.

٧٧ - وأردف قائلاً إن التقدم الكبير الذي أحرزه بلده في السنوات الأخيرة في إطار الاتفاقية أُبرز في تقريره الجامع للتقريرين الدوريين الثاني والثالث الذي قُدّم إلى اللجنة. فعلى سبيل المثال، خُفضت أوجه العجز في توفير التعليم والرعاية الصحية للأشخاص ذوي الإعاقة، وزادت فرصهم في الحصول على وظائف بنسبة ٧ في المائة تقريباً، وأُطلق برنامج لتوفير تعويض مالي لفقدان الدخل بسبب الإعاقة لمن يعيش من هؤلاء الأشخاص في المناطق المهمشة ومجتمعات الشعوب الأصلية. واضطلعت الحكومة أيضاً بمجهود ترمي إلى تحسين تنسيق ومتابعة البرامج والإجراءات والآليات المشتركة بين الوكالات، العامة والخاصة على السواء، من أجل تحقيق التنمية الشاملة لمسائل الإعاقة. واختتم قائلاً إن الحكومة تأمل في أن تصبح الشراكات الاستراتيجية التي تشكلت بهذه الطريقة من أجل تعزيز حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة في جميع أنحاء البلد والترويج لها بمثابة نقطة مرجعية للدول الأخرى.

٧٨ - السيدة فاتينو أوتومابو (ساموا): قالت إن تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والأجهزة المساعدة ستؤديان دوراً حاسماً في ضمان إدماج الأشخاص ذوي الإعاقة في التعليم والرياضة والعمالة وفي تيسير وصولهم إلى الخدمات الصحية. وأتاحت حكومة بلدها مؤخراً على الإنترنت تقرير الإعاقة الخاص بساموا لعام ٢٠١٨، الذي حدد أولويات العمل من أجل هؤلاء الأشخاص على أساس البيانات المتعلقة بالإعاقة في تعداد السكان لعام ٢٠١٦. وأصبحت المواد التعليمية متوفرة بلغة بريـل من خلال شراكة بين المنظمة الوطنية للمكفوفين وذوي الإعاقة البصرية والوزارات الرئيسية في الحكومة. وفي سياق الانتخابات، اتخذت خطوات لتيسير وصول الأشخاص ذوي الإعاقة إلى مواد تثقيفية للناخبين على الإنترنت. وفي إطار برنامج الإعاقة الذي تنفذه ساموا، يستمر تزويد هؤلاء الأشخاص بالأجهزة المساعدة في النقل، بدعم من حكومة أستراليا. واختتمت قائلة إن تحقيق التنمية الشاملة للإعاقة في بلدها يتطلب تسريع وتيرة الجهود من أجل ضمان التنفيذ الكامل للاتفاقية وخطة عام ٢٠٣٠.

٧٩ - السيد مابونغو (جنوب أفريقيا): قال إن الأشخاص ذوي الإعاقة من الشواغل ذات الأولوية في بلده. وقد نُقلت جهة التنسيق

الترباط الكامل بين قواعد بيانات الإعاقة في مختلف أنحاء البلد. وعلى الصعيد الدولي، يحتل الأشخاص ذوو الإعاقة مكانة جوهرية في التعاون الإنمائي لبلده. ولا تزال إيطاليا تتبع نهجاً يسير في مسارين متوازيين، حيث تشجع المبادرات الإنمائية والإنسانية التي تشجع الوصول إلى الأشخاص ذوي الإعاقة وإدماجهم، وتدعو في الوقت نفسه إلى تعميم مراعاة مسائل الإعاقة في النطاق الكامل للبرامج الإنمائية والإنسانية. ويوجد في إيطاليا عدد كبير من منظمات المجتمع المدني النشطة بشكل خاص التي تلتزم بتعزيز حقوق هؤلاء الأشخاص وحمايتهم وتعمل في تضافر مع المبادرات الحكومية.

٨٦ - السيدة زوبياغا (الفلبين): قالت إن بلدها اختتم بنجاح حوار البناء مع اللجنة في عام ٢٠١٨. واسترشدت الفلبين في تنفيذ الاتفاقية بالملاحظات الختامية التي قدمتها اللجنة بشأن أنشطة البلد في الفترة من عام ٢٠١٤ إلى عام ٢٠١٦. وكانت ندرة البيانات المتعلقة بالإعاقة واحدة من التحديات التي أشير إليها في تلك الملاحظات. وبناء على ذلك، أنشأت حكومة بلدها لجنة مشتركة بين الوكالات لإنشاء نظام لجمع البيانات المتعلقة بالإعاقة لاستخدامه كأساس لوضع مجموعات برامج تلبي الاحتياجات المحددة للأشخاص ذوي الإعاقة. ويجري التعامل مع نظام جمع البيانات باعتباره مسألة ذات أولوية قصوى وجرى حث جميع الوكالات الحكومية على أن تقدم لهذا الغرض البيانات المتعلقة بالإعاقة مصنفة حسب نوع الجنس والأصل الإثني والسن. وكشفت نتائج استقصاء نموذجي بشأن الإعاقة أبلغ بما مؤخر عن ارتفاع نسبة الأشخاص ذوي الإعاقة في عموم السكان، من ١,٥٧ في المائة في عام ٢٠١٠ إلى ما يقدر بـ ١٢ في المائة.

٨٧ - واسترسلت تقول إن الفلبين، من أجل ضمان إدماج الأشخاص ذوي الإعاقات العقلية والنفسية الاجتماعية، أقرت القانون الوطني للصحة العقلية الذي سيقود إلى تنفيذ برنامج للتوعية العامة القائمة على الحقوق يُسلط الضوء على مشاركة منظمات الأشخاص ذوي الإعاقات الذهنية وخلال الأسبوع الوطني للإعاقة الذي سيقمه البلد في عام ٢٠١٩، سيعقد مؤتمر قمة معني بالتسهيلات الخاصة بذوي الإعاقة لمناقشة حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة في مجالات التعليم والصحة والعمالة والتكنولوجيا المساعدة. وستناقش في المؤتمر أيضاً البيئة المادية للأشخاص ذوي الإعاقة ومشاركتهم الكاملة وتمكينهم من العيش المستقل.

مُرفعت الجلسة الساعة ١٧:٥٥.

والمجتمع المدني ومنظمات الأشخاص ذوي الإعاقة أن تشارك على قدم المساواة في إيجاد تكنولوجيات جديدة يسهل وصول هؤلاء الأشخاص ذوي الإعاقة إليها وفي حماية الطرق التقليدية لنشر المعلومات والتشاور والتواصل وجها لوجه. وتقع على عاتق هذه الجهات أيضاً مسؤولية حماية الأشخاص ذوي الإعاقة من تعبيرات العنف والكرامية التي يتعرضون لها على الإنترنت وعبر الوسائل التكنولوجية، بشكل غير متناسب مع غيرهم.

٨٣ - وتطرق إلى الحق في التمتع بأعلى مستوى من الصحة يمكن بلوغه، فقال إن هناك حاجة إلى أن تكون الاستجابة لفيروس نقص المناعة البشرية شاملةً لمسائل الإعاقة. ويتعين تكييف برامج فيروس نقص المناعة البشرية مع الأشخاص ذوي الإعاقة، تحت قيادتهم، حتى تتناسب مع طبيعة أجسادهم وأساليب تعلمهم وحياتهم وهوياتهم. وتقع على عاتق الدول الأطراف المسؤولية عن ضمان توفير خدمات الصحة العامة وبرامج تعزيز الصحة فيما يتعلق بفيروس نقص المناعة البشرية لهؤلاء الأشخاص على أساس من المساواة، بصرف النظر عن الإعاقة أو الحالة الاجتماعية الاقتصادية أو نوع الجنس أو السن أو الهوية الأصلية أو الإثنية أو الطبيعة الجنسية. والأشخاص ذوي الإعاقة من المثليات والمثليين ومزدوجي الميل الجنسي ومغايري الهوية الجنسانية وأحرار الهوية الجنسية وحاملي صفات الجنسين وعديمي الجنس يحتاجون إلى تزويدهم بمعلومات عن خدمات الوقاية والعلاج والدعم المتعلقة بفيروس نقص المناعة البشري وتيسير وصولهم إلى هذه الخدمات بما يتماشى مع خصائصهم المحددة.

٨٤ - السيد ستيفانييلي (إيطاليا): قال إن تعزيز حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة يحتل مكان الصدارة في سياسة حقوق الإنسان في بلده من قبل أن يبدأ نفاذ الاتفاقية بوقت طويل. ومنذ أن بدء النفاذ، يبدل البلد قصارى جهده لتشجيع التنفيذ الكامل للاتفاقية على كلا الصعيدين الوطني والدولي. وتُثمن إيطاليا موضوع الجلسة الرئيسي، نظراً لأن الإدماج والمشاركة من العناصر الجوهرية في سياستها المتعلقة بالإعاقة، لا سيما فيما يتعلق بمشاركة المجتمع المدني والأشخاص ذوي الإعاقة في أي قرار يتعلق بهم، وفقاً لمبدأ "لا غنى عن رأينا في أي شأن يخصنا".

٨٥ - وتكلم عما يجري على الصعيد الوطني، فقال إن وزارة حكومية محددة كُلفت بتنسيق السياسات المتعلقة بالإعاقة ومواءمتها على نطاق جهات العمل الحكومي بأكمله، بمشاركة نشطة من المجتمع المدني. ويؤجبه اهتمام خاص في هذا السياق نحو تعزيز عملية جمع البيانات، من كلا الناحيتين الكمية والنوعية، من أجل كفاءة